في اجتماع للمجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي برئاسة نائب الرئيس

(المشترك) يسعى لإعاقة مسيرة التنمية وتقديم معلومات مضللة عن الوطن لجهات خارجية

الانتخابات تمثل استحقاقاً دستورياً لا يمكن إخضاعه للأهواء والرغبات

اجتماع (ارشيف)

صنعاء / متابعات :

عقد المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أمس الثلاثاء اجتماعا برئاسة الأخ/ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام وبحضور أعضاء اللجنة العامة والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام. ووقف الاجتماع أمام المستجدات في الساحة الوطنية ومواقف أحزاب المشترك إزاءها والتي عبرت عنها في البيان الأخير. وفي هذا الصدد قالت أحزاب التحالف الوطني إن بيان أحزاب المشترك الصادر أمس الأول الإثنين اعتمد نهج التضليل والمغالطة ومحاولة ممارسة الخداع وتزييف الحقائق حول ما يتعلق بالكثير من القضايا المتصلة بتطورات المشهد السياسي اليمني.

واتهمت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي القائمين على أحزاب المشترك بالتآمر على وطنهم وإعاقة مسيرة التنمية من خلال دعم عناصر التخريب والفوضى والإرهاب والترويج لها ومحاولات تشويه الجهود التي تقوم بها الدولة للحصول على دعم للمشاريع التنموية والإستراتيجية التي من شأنها الحد من البطالة والفقر عبر الدس على الوطن بالمعلومات المضللة وتقديمها للجهات الخارجية بهدف استعدائها الوطن والشعب.

إصرار أحزاب (المشترك) على مواقفها الداعمة للأعمال الخارجة عن القانون في صعدة أو العناصر الانفصالية أو تنظيم القاعدة يضعها تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة القانونية

وأكدت أحزاب التحالف الوطني أنها لن تسمح باستخدام اتفاق فبراير من قبل المشترك لتحقيق أهدافهم بتعطيل إجراء الانتخابات النيابية المقبلة في موعدها المحدد والوصول إلى حالة الفراغ الدستوري داعية في هذا الصدد مجلس النواب إلى المضي قدما والاضطلاع بمهامه الدستورية بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري.

وحملت أحزاب التحالف الوطني أحزاب (المشترك) مسئولية عدم تنفيذ بنود اتفاق فبراير ووضع العراقيل والتهرب من العودة إلى الحوار بوضع شروط جديدة تعجيزية أمام كل المساعي والتنازلات التي يقدمها المؤتمر للعودة إلى طاولة الحوار.

وأتهمت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أحزاب المشترك بحشر مختلف القضايا كشروط لتنفيذ الاتفاق ومن ذلك المطالبة بالإفراج عن مجرمين وقتلة وإرهابيين وقطاع طرق كشرط لاستئناف الحوار وهو ما لا يمكن أن يقبله عاقل يملك ذرة من المسؤولية والضمير الوطني.

وفيما عبرت أحزاب التحالف الوطني عن أسفها لمواقف أحزاب المشترك غير المسؤولة اعتبرت تلك المواقف دليلا جديدا على تنصل المشترك من الاتفاقيات ومحطة جديدة ضمن سلسلة محاولات المشترك لإفشال مبادرات القيادة السياسية والمؤتمر الرامية للعودة إلى طاولة الحوار بما يفضي إلى تنفيذ اتفاق فبراير مشيرة إلى تماهي المشترك مع العناصر المتمردة في صعدة والعناصر التخريبية والانفصالية في بعض المديريات الجنوبية والشرقية وعناصر تنظيم (القاعدة).

ونبهت أحزاب التحالف الوطني إلى أن الانتخابات تمثل استحقاقاً دستورياً لا يمكن إخضاعه للأهواء والرغبات وأنها سوف تجرى في موعدها المحدد دون أي تردد سواء شاركت تلك الأحزاب أم لم تشارك فذلك حق مكفول للجميع.

وفيما عبرت أحزاب التحالف الوطني عن رفضها المطلق لأي محاولات للالتفاف على المشروعية الدستورية أكدت أن إصرار أحزاب اللقاء (المشترك) على مواقفها الداعمة والمساندة للأعمال الخارجة على الدستور والقانون التي تمارسها عناصر الفتنة في محافظة صعدة أو العناصر الانفصالية أو عناصر تنظيم (القاعدة) يضع تلك الأحزاب تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة القانونية.

وأكدت أحزاب التحالف الوطني أن ما جاء في خطاب فخامة رئيس الجمهورية عشية العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية كان دقيقاً وواضحاً في الإفراج عن المحتجزين على ذمة فتنة التمرد في صعدة والخارجين على القانون من مرتكبي أعمال التخريب والشغب في بعض المحافظات الجنوبية، والعفو عن الصحفيين في قضايا الحق العام وهو ما تم تنفيذه عقب صدور العفو الرئاسي أما مرتكبي الجرائم والقضايا الجنائية سواء من صدرت بحقهم أحكاماً قضائية أو من لا تزال قضاياهم منظورة أمام المحاكم فان القضاء هو المعني بالفصل فيها حيث أن القضاء مستقل ولا سلطان عليه.

واستغربت في هذا الخصوص مطالبة أحزاب (المشترك) بمثل ذلك التدخل في شؤون القضاء في الوقت الذي تدعي فيه عكس ذلك وتحمل الدولة وأجهزتها الأمنية مسؤولية أي خلل امني من قبل تلك العصابات الإجرامية التي تطالب أحزاب (المشترك) بالإفراج عنها .

وجاء في بيان صادر عن التحالف الوطني الديمقراطي :(إن أحزاب اللقاء (المشترك) لم تعد تعرف بالضبط ماذا تريد وأن هذه المواقف الانتهازية التصعيدية التي اتخذتها مؤخراً ليس إلا رد فعل أهوج على ما وصلوا إليه من تخبط واضح وشعور بعدم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة من مختلف القضايا الوطنية إلى درجة أن وصل الأمر بالقائمين على هذه الأحزاب إلى التآمر على وطنهم وإعاقة مسيرة التنمية)

وقال إن الأصوات التي ارتفعت من داخل أحزاب المشترك للدفاع عن أعمال الفتنة والتمرد في محافظة صعدة ومديرية حرف سفيان وعن الأعمال التخريبية الخارجة على الدستور والقانون التي تمارس من قبل العناصر الانفصالية ،والأعمال الإرهابية لعناصر تنظيم القاعدة هي نفسها التي تحاول ذر الرماد على العيون فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وأشار في البيان إلى أن قيادات أحزاب اللقاء المشترك تعتقد أنها بدعمها وتشجيعها للأعمال الخارجة على الدستور والقانون سواء في محافظة صعدة أو في بعض المديريات الجنوبية والشرقية والأعمال الإرهابية ستصل بالبلاد إلى حافة الانهيار (وتلك هي أمانيهم وأحلامهم الخائبة التي تستوطن عقولهم ونفوسهم والتي صارت مفضوحة ومكشوفة يدركها كافة أبناء شعبنا اليمني ولن يتحقق لهم ذلك بأي حال).

ولفت إلى محاولات أحزاب المشترك الدائمة المساس بالشرعية الدستورية التي تمارس نشاطها وعملها السياسي وفقاً لها عبر تحالفاتها المشبوهة وإصرارها المستميت على دعم العناصر الخارجة على القانون ومحاولة شرعنة أعمالها وما تقوم به من أعمال وجرائم تمس الأمن والاستقرار والسكينة والسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية .

وقال التحالف الوطني إن ما تضمنه بيان أحزاب اللقاء (المشترك) حول حديث فخامة رئيس الجمهورية عن مطالبهم بالإفراج عن عناصر تنظيم القاعدة هو دليل جديد على مصداقية ما كشفه فخامته مذكرا في هذا الصدد بمواقف أحزاب (المشترك) المنددة والرافضة لما تقوم به الأجهزة الأمنية من ضربات استباقية ضد عناصر تنظيم (القاعدة) الإرهابي واعتبار ذلك انتهاكاً للحقوق والحريات.

زار المعهد العالي للقضاء ..

مسؤول كويتي يشيد بمستوى التعاون في المجال القضائي بين اليمن والكويت

صنعاء / سبأ:

زار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، يوم أمس الثلاثاء، المعهد العالي للقضاء.

واطلع وزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري ومعه وزير الأوقاف والإرشاد حمود الهتار وعميد المعهد الدكتور يحيى الجرافي المسؤول الكويتي والوفد المرافق له الذين يزورون اليمن حاليا على النظام الدراسي بالمعهد ، والمناهج التي تدرس وطبيعة التكوين القضائي والتدريب المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة ، ونظام القبول بالمعهد .

وأبدى المستشار حماد إعجابه لما وجده من نظام دراسي عال ومتطور، والقدرات المتميزة والكفاءة العالية التي يتميز بها كادر التدريس والإداريون بالمعهد.

وطاف المستشار حماد والوفد المرافق له بالقاعات الدراسية، والتقى بقضاة المحاكم الجزائية المتخصصة ومحاكم الأموال العامة ، وأعضاء النيابة العامة الذين يتلقى 42 منهم محاضرات شاملة يلقيها خبيران فرنسيان حول الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة ،ومحاضرات عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المنظمة وعلاقتها ببعضها البعض وأدلة الإثبات الالكترونية في الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى استعراض تجربة فرنسا القضائية في نظر تلك القضايا.

كما اطلع وزير العدل، المسئول الكويتي على مراحل القبول للدارسين من خريجي جامعات الحقوق والشريعة والقانون والذين يشترط في قبولهم للدراسة بالمعهد أن تكون تقديراتهم جيدا جدا وان يجتازوا كافة الامتحانات التحريرية والشفوية والمقابلات الشخصية وكشف الهيئة الطبية، ليتم قبولهم بعد ذلك كموظفين إداريين، خلال سنوات الدراسة الثلاث وبعد نجاحهم يمنحون درجة قاض جزئي ويصدر بهم قرار من المجلس الأعلى للقضاء للتعيين ومنحهم الولاية القضائية وتوزيعهم على المحاكم، في حين يتم تعيين العشرة الأوائل منهم على المحاكم التجارية في عواصم المحافظات.

نائب رئيس الوزراء الكويتي خلال زيارته المعهد العالي للقضاء

وأشاد المستشار الكويتي خلال لقائه بطلاب الدراسات العليا، والمتقدمين ggامتحانات الشفوية للدفعة التاسعة عشر بالمعهد، بالمستوى الجيد الذي وصلت إليه عملية التعليم والتنظيم في المعهد العالي للقضاء في اليمن .

وأكد المسؤول الكويتي أن مجالات التعاون بين اليمن والكويت واسعة ومتعددة، خاصة في المجال القضائي ، مشيرا إلى أهمية تبادل الخبرات والزيارات المتواصلة والمطبوعات القضائية بين البلدين الشقيقين .

من جانبه أكد وزير العدل أن علاقات التعاون بين اليمن والكويت مزدهرة في مختلف المجالات خاصة القضائية والعدلية والقانونية منها.. مشيرا إلى الأهمية التي تكتسبها زيارة نائب رئيس الوزراء الكويتي للشؤون القانونية لليمن التي ستعمل على الدفع بعلاقات التعاون بين البلدين الشقيقين إلى آفاق أوسع وأرحب.

ولفت إلى حرص معهد القضاء على الاستفادة من الخبرات القضائية في دولة الكويت.

الاتحاد الأوروبي يبدي التزامه بتعزيز علاقاته مع اليمن في جميع المجالات

رئيس بعثة الاتحاد الاوروبي في المؤتمر الصحفي

صنعاء / سبأ:

قال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن السفير ميكليه سيرفونيه دورسو «إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز علاقاته مع اليمن في جميع المجالات واتباع منهج شامل للتعامل مع جميع التحديات التي تواجهه ودعم الحكومة اليمنية بشكل متكامل».

وأضاف السفير ميكليه سيرفونيه في مؤتمر صحفي عقده بمقر البعثة بصنعاء أمس « أن بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن ستسعى إلى تعزيز وتعميق التعاون مع الحكومة اليمنية من خلال التنسيق الوثيق مع سفارات الدول الأعضاء في الاتحاد حول عدد من القضايا مثل جهود التنمية وتشجيع الحوار الوطني والإصلاحات الاقتصادية والعمل مع كافة الشركاء الدوليين في هذا الجانب».

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يعمل بالتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وجيران اليمن وكافة الشركاء الدوليين عبر مجموعة أصدقاء اليمن لدعم جهود التنمية في اليمن ومساعدته على مواجهة التحديات.

ولفت إلى أن البعثة تولت الرئاسة المحلية الدائمة للاتحاد الأوروبي في اليمن ابتداءً من أول يوليو الحالي لتتولى مهمة التنسيق والتفاوض نيابة عن الاتحاد الأوروبي..مشيراً إلى أن البعثة ستشهد توسعاً في عدد الدبلوماسيين والعاملين ليتسنى لها القيام بالمسؤوليات المتنامية وتعزيز وتطوير التعاون في كافة المجالات.

ووصف دعوة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية للحوار التي أطلقها عشية الاحتفال بالعيد الوطني الـ20 للجمهورية اليمنية بأنها إيجابية ومهمة جداً للخروج من الركود ومواجهة التحديات التي تواجه اليمن.. متمنياً أن تتواصل الجهود للحوار وتسير إلى الأمام .

وأشار إلى أن الاتحاد لن يقوم بدور الوسيط ولكنه يشجع كافة الأطراف على المضي في الحوار.

وعن التعاون الأمني بين اليمن والاتحاد الأوروبي أوضح السفير ميكليه أن التعاون في هذا الجانب يدخل ضمن مجالات التعاون التنموي ويقتصر على دعم الحكومة في إنشاء مركز مكافحة القرصنة وبناء القدرات ودعم مصلحة خفر السواحل.

ونوه رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بمستوى العلاقات التي تربط اليمن بدول الاتحاد..مبيناً أن المرحلة القادمة ستشهد تطوراً كبيراً وتعاوناً أوثق مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

وقال « إن الاتحاد الأوروبي يعتبر من الداعمين للتنمية في اليمن حيث قدم خلال الفترة الماضية دعما بمبلغ 55 مليون يورو ويعتزم رفع مساعداته لليمن خلال الفترة القادمة..لافتاً إلى أن مسؤول الشرق الأوسط بالاتحاد الأوروبي سيزور اليمن خلال الأسبوع القادم لبحث زيادة الدعم ومجالاته.

وأضاف السفير ميكليه سيرفونيه «أن الاتحاد سيركز خلال الفترة القادمة على دعم جهود اليمن في تعزيز المسيرة الديمقراطية وإرساء اللامركزية، والمساعدة للقطاع الاجتماعي ومن بينها تقديم دعم لصندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية والمنظمات غير الحكومية التي تكمل جهودها العمل الذي تقوم به الحكومة في عدد من المجالات».

الجفري يبحث أوضاع اللاجئين مع المفوضية السامية

عدن / وداد شبيلي :

تصوير / محمد عوض:

ناقش الدكتور عدنان عمر الجفري محافظ عدن أمس مع وفد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين برئاسة السيد بتر وولكوت رئيس اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف أوضاع اللاجئين النازحين من الطرف الأفريقي إلى محافظة عدن وتحسين مستوى معيشتهم ومستوى الخدمات المقدمة لهم وتقديم الدعم اللازم لهم .

وتطرق اللقاء إلى الصعوبات التي يعانون منها في مخيم البساتين بالإضافة إلى ضرورة توفير فرص عمل لهم من خلال إقامة عدد من المشاريع الصغيرة والحرفية التي تحسن من مستوى معيشتهم .

وأكد الأخ المحافظ أن عدد اللاجئين في محافظة عدن بلغ حوالي 850 ألف لاجئ وهذه الأعداد الهائلة أثرت سلباً على مستوى الخدمات في المحافظة وعلى التنمية خاصة وأن اليمن عامة وعدن بشكل خاص تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة.

ودعا المفوضية السامية للاجئين والجهات الداعمة الأخرى إلى تقديم الدعم للاجئين لتوفير الحياة المستقرة الإنسانية التي يستحقونها .

من جانبه عبر السيد بيتر وولكوت عن تقديره للدور الذي تقوم به قيادة محافظة عدن والاهتمام باللاجئين الصومال وتقديم الرعاية الإنسانية والمعاملة الحسنة لهم بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها اليمن ومحافظة عدن بشكل خاص.

وأضاف أن الهدف من زيارته هو الاطلاع على أوضاع اللاجئين في محافظة عدن ورفع تقرير إلى المفوضية السامية في جنيف لتحسين أوضاعهم وتقديم الخدمات التي يستحقونها والتخفيف من الأعباء التي خلفتاها الأعداد الوافدة من اللاجئين إلى محافظة عدن.

حضر اللقاء الأخ سلطان الشعيبي وكيل محافظة عدن والسيد جون ماتيوز مستشار البعثة الدائمة لاستراليا والسيدة كاترين وولكر مسؤولة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجنيف وكلير برجوس ممثلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن وليلى ناصيف مديرة مكتب المفوضية بعدن.

د. الجفري خلال لقائه ووفد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين